مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الإجمالي 2014/2003

د. الهاشمي بن واضح

جامعة المسيلة

Hachemi_2000@yahoo.fr

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع مهم جدا، وهو مدى مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره قطاعا خدميا يشهد منافسة شديدة، بالإضافة إلى علاقة إيرادات متعامل الهاتف النقال بالناتج المحلي الإجمالي، بحيث وضحنا طبيعة المنافسة في هذا القطاع، ثم قمنا بعرض الحصة السوقية لكل متعامل، ليتم فيما بعد توضيح مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الهاتف النقال في الجزائر، قطاع الخدمات، الناتج الإجمالي المحلي.

Abstract

This study deals with a very important issue, which is the contribution of the mobile phone service sector in Algeria in the gross domestic product, as a service sector witnessing a wild competition, as well as to the relationship's customers mobile phone revenue to GDP, so we explained the nature of competition in this sector, then we presented market share for each trader, to be later to clarify the contribution of the mobile phone service sector in Algeria in the gross domestic product.

Keywords: mobile phone in Algeria, the services sector, GDP.

مقدمة:

إن تحرير قطاع الخدمات في الدول النامية مازال يشكل تحدياً حقيقياً بسبب حدة المنافسة، إذ تؤكد مجريات الأمور أن العالم يسير بخطى متسارعة في اتجاه تدويل هذا القطاع، الذي يساهم بكثير في تطوير اقتصاديات الدول، هذا بالإضافة إلى مساهمته المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك فإن هذه التحديات لا ينبغي أن تقلل من أهمية المردود الإيجابي لتحرير هذا القطاع، خصوصا على الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير جدا على عائدات قطاع المحروقات.

والجزائر من بين هذه الدول التي تعتمد بشكل كبير جدا على عائدات قطاع المحروقات لتغطية جميع نفقاتها، لذلك كان لزاما على القائمين على إدارة شؤون الاقتصاد الجزائري التفكير بجدية في إيجاد بدائل اقتصادية حقيقية ومنتجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر من بين أهم القطاعات الخدمية المنتجة، والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير جدا في الناتج المحلي الإجمالي.

ولهذا جاءت هذه الدراسة والتي أردنا من خلالها الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي (2013/2003)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول التطرق إلى العناصر التالية:

أولا: تطور قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2014.

ثانيا: تطور الحصة السوقية لمتعاملي القطاع من سنة 2000 إلى سنة 2013.

ثالثا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري من سنة 2003 إلى سنة 2013.

أولا: تطور قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر من 2000 إلى سنة 2013.

عرف قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر تطورا خاطف السرعة، منذ إصدار قانون 03-2000 الذي سمح بفتح القطاع أمام المنافسة، هذا القانون الذي يعطي القطاع هيكل المؤسسة العمومية متمثلة في اتصالات الجزائر، وهي مؤسسة اقتصادية ذات شكل قانوني يصفها بمؤسسة أسهم،

ويأتي هذا التطور كنتيجة للعوامل المتمثلة في التأخر المحسوس في التكنولوجيا المستخدمة في القطاع، والتأخر على مستوى التجهيزات الهاتفية، ونوعية الخدمات الممنوحة، وتأخر القطاع مقارنة بالدول المتقدمة.

ويتمثل نشاط وموضوع مؤسسة اتصالات الجزائر في إنشاء واستغلال وتطوير شبكات الاتصال العمومية، والقيام بكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوعها الرئيسي، ففي سنة 2001 تمت عملية التفرقة بين قطاع البريد وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، بحيث تم تأسيس شركة اتصالات الجزائر في نهاية سنة 2001 كشركة تجارية، وتم تأسيس سلطة ضبط البريد والاتصالات ككيان مستقل من الوزارة، وهي السلطة الضابطة والضامنة لنوعية الشبكة وحماية المستهلك، كما تم بيع الرخصة الأولى في ميدان الهاتف النقال.

وفي سنة 2002 تم بيع رخصة تشمل تبادل الأصوات والمعلومات، وتشغيل شبكة الهاتف اللاسلكي النقال اوراسكوم.

وفي سنة 2003 تم فتح قطاع البريد على المنافسة الوطنية والعالمية، وتحديث شبكة الهاتف الثابت من طرف اتصالات الجزائر.

ولقد مر قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011 بثلاثة مراحل إلى غاية الآن وهي:

01- مرحلة الاحتكار المطلق " قبل 2002 ".

قبل الإصلاحات، كان يسيطر على خدمات الهاتف النقال المتعامل التاريخي للبريد والمواصلات، ولقد كان هذا القطاع في مرحلة الاحتكار، حيث كان نشاطه منحصرا في تغطية احتياجات فئة الدخول المرتفعة المعتمدة على الدفع المؤجل، ولقد قدر عدد المشتركين سنة 1996بـــ 4961 مشترك ، ارتفع إلى 18000 مشترك فقط سنة 1999، بعد الإصلاحات الهيكلية، وبموجب القانون 03 - 2000، وتحديدا في 2001/07/11 عرف قطاع خدمة الهاتف النقال الجزائري دخول أول متعامل أجنبي " أوراسكوم للاتصالات "، حيث حصل على رخصة الشبكة في التاريخ السابق، ليكون هذا الأخير مؤشرا على إنهاء احتكار الدولة على استغلال شبكة الهاتف النقال.

2- مرحلة الاحتكار الثنائي " 2002 – 2004 ".

تم الاستغلال الفعلي لأول مرة لشبكة " GSM "(group system mobile) من طرف جازي في 2002/02/15، ميزت هذه المرحلة تواجد أوراسكوم تيليكوم، واتصالات الجزائر، و تميزت هذه المرحلة بإطلاق هذه الأخيرة لعرضها المتمثل في الدفع المؤجل، وبدخول جازي استطاعت أن تفتك منصب الريادة باستحواذها على أكثر من 70 % من الحصة السوقية خلال السنة الأولى من دخولها، وفي 2003/08/03 ظهر المتعامل الوطني اتصالات الجزائر للنقال تحت اسمه التجاري " موبيليس " كفرع من المتعامل التاريخي على سبيل الأخرجة، حتى يستطيع مواجهة المنافسة، وتحضيرا لدخول الوافد الجديد " نجمة ". الذي منحت له الرخصة في 2003/12/20.

3- مرحلة احتكار القلة " 2004 – الى سنة 2011 ".

بعد منح الرخصة الأولى " لأوراسكوم تيليكوم "، والثانية " لاتصالات الجزائر " على سبيل التسوية، ووفقا لأهداف الإصلاحات منحت رخصة ثالثة للمتعامل الكويتي في 2003/12/20، و قام هذا المتعامل " الوطنية للاتصالات "، تحت اسمه التجاري " نجمة " باستغلال شبكته لأول مرة في 25 /2004/08.

وأصبح التنافس قائما على تحسين جودة التغطية، وخدمات الشبكة من ناحية، وعلى إيجاد مختلف الطرق لتمييز العروض، خاصة بعد دخول المتعامل الأخير بأسعار جد مدروسة، وإلى حد الآن يبقى التنافس السعري بعيدا عن مجال المنافسة بقدر ما ينصب على العروض الترويجية من ناحية أخرى.

ويمكننا إعطاء هذا الجدول الذي يبين تطور عدد مشتركي خدمة الهاتف النقال في الجزائر في الفترة الممتدة خلال الفترة (2000 - 2014) كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المشتركين لخدمة الهاتف النقال في الجزائر.

الوحدة: مليون

	الجزائر للاتصالات	أوراسكوم للاتصالات	الوطنية للاتصالات	المجموع
2000	0.086	–	–	0.086
2001	0.100	–	–	0.100
2002	0.136	0.314	–	0.450
2003	0.168	1.278	–	1.446
2004	1.176	3.418	0.285	4.882
2005	4.908	7.277	1.473	13.662
2006	7.475	10.530	2.990	20.998
2007	9.694	13.382	4.487	27.563
2008	9.934	14.017	6.7	30.651
2009	10.164	14.936	7.5	32.6
2010	9.44	15.08	8.24	32.78
2011	10.28	16.49	8.46	35.2
2012	10.62	17.84		37.52
2013	12.45	17.45	9.49	39.51
2014	10.815	17.887	8.556	37.258

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

.15/201www.arpt.dz. page consultée le : 26/0

حسب التقارير السنوية التي تصدرها سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبناء على معطيات الجدول رقم 11، نلاحظ أن عدد المشتركين لخدمة الهاتف النقال في الجزائر، ارتفع من 86000 مشترك سنة 2000، وهي فترة الاحتكار المطلق للمتعامل التاريخي، ليصل إلى 450 ألف مشترك سنة 2002، تزامنا مع دخول المتعامل الخاص اوراسكوم للاتصالات بحيث زادت المنافسة بين المتعاملين لكسب أكبر عدد ممكن من المشتركين، ثم تطور عدد المشتركين لخدمة الهاتف النقال في الجزائر مع نهاية سنة 2004 ليصل 4.882 مليون مشتركـــ تزامنا مع دخول المتعامل الثالث المتمثل في الوطنية للاتصالات.

ونلاحظ من خلال الجدول التطور الهائل في عدد المشتركين بعد دخول المتعاملين الخواص الثلاثة، نظرا لزيادة المنافسة وتطور الخدمة المقدمة من طرف المتعاملين، وكذلك ما تعلق بالأسعار المنخفضة تدريجيا، حيث بلغ عدد المشتركين سنة 2011 حوالي 35 مليون مشترك.

ولتوضيح معطيات الجدول يمكن ترجمتها إلى التمثيل البياني بواسطة الأعمدة والمنحنيات البيانية وذلك في ما يلي:

الشكل رقم (01): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال (المنحنيات البيانية) الوحدة: مليون

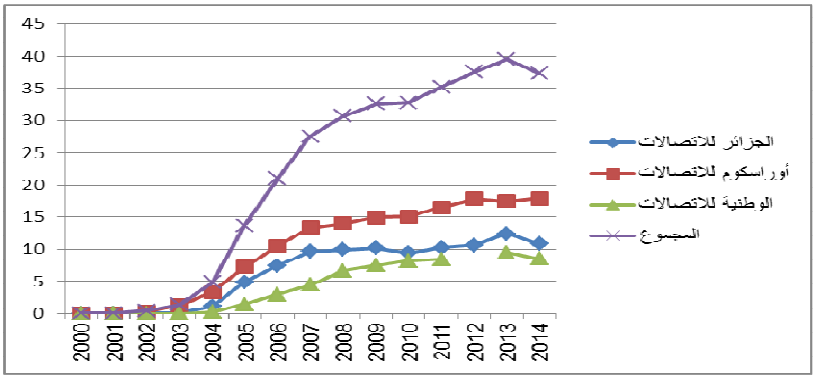

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

ونلاحظ من خلال الشكل التطور الهائل في عدد المشتركين بعد دخول المتعاملين الخواص الثلاثة، نظرا لزيادة المنافسة وتطور الخدمة المقدمة من طرف المتعاملين، وكذلك ما تعلق بالأسعار المنخفضة تدريجيا، حيث بلغ عدد المشتركين سنة 2011 حوالي 35 مليون مشترك.

- **ثانيا: تطور الحصة السوقية لمتعاملي قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2014.**

وكذلك يمكن استنتاج تطور الحصة السوقية لكل متعامل خلال هذه الفترة من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(02): **تطور الحصص السوقية لعدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال.**

الحصة السوقية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
شركة جيزي	69.97 %	88.41 %	%70.01	53.27 %	50.15 %	48.55 %	52.19 %	44.66 %	46.03 %	46.81 %	47.55 %	47.9 %
شركة موبيليس	30.03 %	11.59 %	%24.10	35.93 %	35.60 %	35.17 %	28.50 %	30.80 %	28.82 %	29.18 %	28.31 %	29%
شركة نجمة	%00	%00	%5.89	10.81 %	14.24 %	16.28 %	19.31 %	24.54 %	25.16 %	24.01 %	24.14 %	23.1 %

Source: www.arpt.dz. page consultée le : 26/03/2014.

الشكل رقم (02): تطور الحصص السوقية لعدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال (الأعمدة البيانية)

الوحدة: مليون

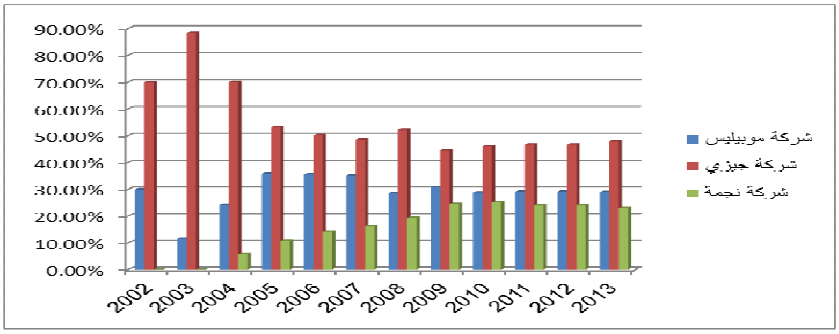

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02)

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن شبكة الجزائر للاتصالات كانت محتكرة هذه الصناعة قبل انفتاح هذه الصناعة للمستثمرين الأجانب سنة 2002، إذ كانت نسبة تغطيتها لهته الصناعة حتى هذه الفترة 100%، وبعد هذه السنة اشتدت المنافسة وخاصة بدخول مستثمر آخر سنة 2004 معلنا انتهاء مرحلة الاحتكار التام لهذا القطاع وكانت نسبة كل متعامل في هذه السنة حوالي 24 % بالنسبة للجزائر للاتصالات، وحوالي 70 % لأوراسكوم للاتصالات، وأما الوطنية للاتصالات فكانت نسبتها كبداية فقط 6 %، إلى أن وصلت هذه النسبة في سنة 2009 للمتعاملين الثلاثة إلى 31 % و46 % و23 % على التوالي بالرغم من زيادة عدد المشتركين.

ويأتي المتعاملان جيزي وموبيليس في الصدارة من حيث حصص السوق، متبوعين بالمتعامل نجمة، وكان المتعامل جيزي يملك ما نسبته 46.81% من الحصص السوقية خلال سنة 2011، مما يمثل ارتفاعا مقارنة بسنة 2010 بـــ 15.087 مليون مشترك، كما تم تسجيل ارتفاع في عدد المشتركين في شبكة

موبيليس من 9.446 مليون مشترك خلال سنة 2010 الى 10.280 مليون مشترك خلال سنة 2011.

وبلغ عدد مشتركي المتعامل نجمة 8.458 مليون مشترك خلال سنة 2011، مقابل 8.245 مليون مشترك خلال سنة 2010.

وبلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الجوال في الجزائر بنهاية 2013 ما يعادل 39.5 مليون مشترك مقابل 37.51 مليون عام 2012، مسجلا زيادة بنحو بـــ6.75 مليون مشترك مقارنة مع العام 2010 بحسب سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وهي سلطة مستقلة لضبط القطاع.

ويوفر حاليا في السوق الجزائري خدمة الهاتف الجوال ثلاثة متعاملين وهم مجمع اتصالات الجزائر، وأوراسكوم تليكوم الجزائر التي تطرح خدماتها تحت علامة "جيزي" المملوكة سابقا لرجل الأعمال المصري نجيب ساويرس قبل بيعها لمجموعة فيمبلكوم الروسية النرويجية في انتظار طرح 51% من أسهمها للحكومة الجزائرية قبل نهاية العام الجاري، وكانت الشركة الثالثة التي دخلت سوق الهاتف الجوال الوطنية تيليكوم الكويتية التي تحولت ملكيتها إلى مجموعة أوريدو القطرية.

وفي ظل المنافسة الشديدة يجد المستهلك الجزائري مجالا رحبا في الاختيـــار بين هذا المتعامل وذاك.

ثالثا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الدولارية لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، وباختصار كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة.

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي والإفصاح عنه خلال كل ربع من السنة المالية المقسمة إلى أربعة أرباع عن طريق مكتب الإحصاء الرسمي الذي يتبع وزارة التجارة.

ويتم إعلان الأرقام بالمقارنة مع الربع السابق أو ما يسمي على أساس فصلي، وبالمقارنة مع نفس الربع من العام السابق أو ما يطلق عليه على أساس سنوي.

وتعتبر طريقة الحساب معقدة، لكن في كل الأحوال هناك طريقتين: أولهما تعني ببساطة جمع كل ما اكتسبه الأفراد والشركات خلال فترة معينة ولتكون عام مثلا، أو عن طريق جمع ما تم انفاقه من الجميع خلال عام، وكلا الطريقتين ستؤديان إلى نتيجة واحدة تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد الطريقة الثانية هي الأكثر شيوعا بين مكاتب الإحصاء، حيث يتم جمع ما تم إنفاقه، فضلا عن صافي الصادرات، والاستثمارات الحكومية للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المعلوم انه عندما يكون الاقتصاد في وضع صحي أفضل ، فإن ذلك يعني معدلات أقل للبطالة، وارتفاعا للأجور، وزيادة في الإنفاق.

ومع ذلك فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة متسارعة يدفع معدلات التضخم إلى الارتفاع، ومن ثم يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة لكبح جماح ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يعني ارتفاع تكلفة اقتراض الشركات، ورفع قروض المنازل وشراء السيارات.

أما في حالة تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي أو انكماشه، فإن ذلك يدفع المخاوف من الركود إلى التزايد، وهو ما يعني تسريح العمال، وانخفاض معدلات الإنفاق، وتراجع أرباح الشركات، كما يعد تقرير الناتج المحلي الإجمالي هاما أيضا لمعرفة أى القطاعات تنمو، وأيها يتباطأ، وهو ما يعني مساعدة الموظفين أو العمال نحو التوجه إلى القطاعات الواعدة.

رابعا: مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي 2013/2003.

يعتبر الاقتصاد الجزائري هو المستفيد الأكبر من حدة المنافسة في قطاع خدمة الهاتف النقال، فبالإضافة إلى التقليل من نسبة البطـــــالة، فهو يساهم بشكل أو بآخر في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتمد بشكل كبير جدا على عائدات قطاع المحروقات منذ عقود من الزمن، هذا بالإضافة الى الفوائد التي يـــــدرها القطاع للخـــزينة، فلقد قدرت سنة 2007 بحوالي 4.1 مليـــار دولار، منها 1.151 مليار دولار، وهما سعر بيع رخصتي الهاتف النقال، كما يعتبر هذا الرقم أضخم رقم خارج نطاق المحروقات.

إذا علمنا أن الناتج المحلي الخام في مفاهيم الاقتصاد الكلي، هو مجموع ما تنتجه مؤسسات بلد ما خلال سنة من النشاط، ونسبة النمو هي الفارق بين ما حققه إنتاج البلد في هذه السنة مقارنة بالسنة التي سبقتها، فنسبة النمو هي الفارق بين ما حققه إنتاج البلد في هذه السنة مقارنة بالسنة التي سبقتها، فإذا زاد نقول ارتفاع نسبة النمو، وإذا انخفض نقول انكماش نسبة النمو.

ويلاحظ الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري (**خبير اقتصادي، وباحث جزائري، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة**) في الحالة الجزائرية، أن الناتج المحلي الخام مبني أساسا على الاستثمارات العمومية، وليس الاستثمارات المنتجة، في حين يمثل ارتفاع نسب النمو في الدول التي تمتلك اقتصادا متنوعا وقويا على زيادة حقيقية في الإنتاج.

ويفكك الخبير إشكالية المقاربة الجزائرية للنمو القائمة على الاستثمارات العمومية في الجزائر، تعطي الدولة مشاريع عمومية في السكنات والطرقات للمؤسسات بفضل وجود الأموال المتأتية من الريع البترولي، وهذا يعني عمليا أن رقم أعمال هذه المؤسسات سيرتفع، ويظهر في الأخير كارتفاع في الناتج المحلي الخام، ولكن الحقيقة أن ذلك جاء بفعل أموال البترول فقط.

ويضيف لعميري انه عندما تنخفض أسعار النفط، لن يكون بمقدور الاستثمار في المشاريع العمومية، وهذا سيؤدي آليا إلى انهيار الناتج المحلي الخام، مضيفا أن الناتج المحلي الخام مشكل في الجزائر بنسبة 45 بالمائة من إنتاج النفط، ونسبة 55 بالمائة المتبقية، فيها الثلث تقريبا ناتجة عن مداخيل النفط، أضف إلى ذلك أن 70 بالمائة من ميزانية الدولة تأتي من الجباية البترولية، وهو ما يعني أن الناتج المحلي الخام سينهار بـــ70 بالمائة إذا استغنينا عن المحروقات في موارد الدولة.

ويقول الخبير إن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام، لا تتجاوز 10 بالمائة، واللافت أن 70 بالمائة منها هي عبارة عن قروض حصلت عليها هذه المؤسسات من البنوك، و30 بالمائة فقط هو من مجهود هذه المؤسسات وتطورها، أما الاستثمارات الأجنبية، فهي ضعيفة جدا ولا تزيد عن 1 مليار دولار.

وبشأن ما تقوله الحكومة عن تضاعف الناتج المحلي الخام خمس مرات خلال العشرية الماضية، يرد لعمري أن هذا التضاعف ناتج أساسا عن ارتفاع أسعار المحروقات، حيث كان إنتاج المحروقات يعادل 20 إلى 25 مليار دولارا في 1999، أما فيما بعد فقد فاق 70 مليار دولارا، ومن الطبيعي أن يظهر الفارق كبيرا في الناتج المحلي الخام، لكن تحليلا بسيطا يظهر أن ارتفاعا في النمو هش ومؤقت وليس حقيقيا.

وحول مساهمة الاستثمار الإنتاجي في الناتج المحلي الخام، يؤكد لعميري أنها تمثل حوالي 22 إلى 24 بالمائة حسب أرقام الحكومة، ولكن الإشكالية هي في عدم انعكاس هذه الاستثمارات على معدل النمو الذي يفترض أن يكون في حدود 9 بالمائة، وليس 3.5 بالمائة الحالية، والسبب في عدم فعالية هذه الاستثمارات راجع إلى مشاكل الإدارة في الجزائر وعدم التحكم في المشاريع العمومية، وضعف القطاع الخاص.

وسنحاول عرض نسبة مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

جدول(03): مساهمة قطاع الهاتف النقال في الناتج الإجمالي الخام (2013/2003).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010/ 2011	2012	2013
%PIB	2.11 %	3.08 %	%3.7	3.66 %	%3.6	%3.28	3.67 %	%3.52	%3.52	2.83 %

Source : PT. Rapport annuel 2013,voire le site: www.arpt.de ,telechargement rapport annuel , p47.

شكل(03): مساهمة قطاع الهاتف النقال في الناتج الإجمالي الخام (الاعمدة البيانية)

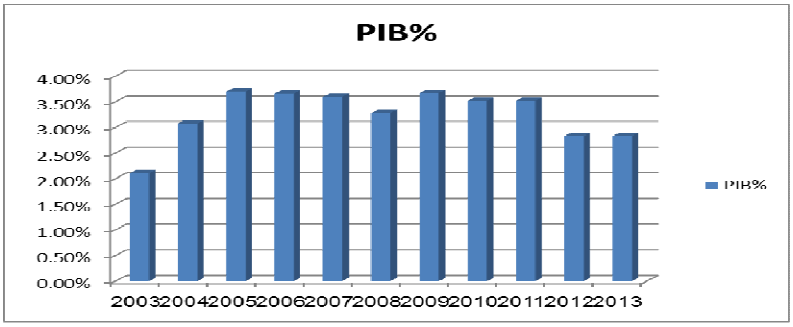

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول(03).

نلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج الإجمالي الخام سنة 2011/2010 تقدر بـــ 3.52%، وهي نسبة معتبرة، بعـــدما كـــانت لا تتجاوز 2.11% سنة 2003، وكان هـــــذا الأخير سببا في تفعيـــــل الإصلاحات في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، هذا وسجل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر نموا بلغ 6 % عام 2013 ليرتفع إلى حوالي 5.9 مليار دولار مقابل 5.5 مليار دولار عام 2012 و4.7 مليار دولار في العام 2010، وفقا لمعطيات وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وتشمل المعطيات جميع المتعاملين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر من خدمات الهاتف الجوال والثابت والشركات الموفرة لخدمات الانترنت وتجهيزات الاتصالات والشركات الهندسية والموفرة للخدمات ذات الصلة بالقطاع.

وبحسب الأرقام الرسمية التي وفرتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يمثل قطاع الاتصالات الجزائري 2.82% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الذي بلغ 209 مليارات دولار العام 2013 وتأمل الحكومة أن يحقق نسبة نمو عند 8% بحلول العام 2015 بفضل ضخ استثمارات جديدة بقيمة 3 مليارات دولار في القطاع لتأهيل البنية التحتية وتوسيع قاعدة ربط العملاء بالتكنولوجيات الحديثة وطرح خدمة الجيل الثالث للهاتف الجوال منذ النصف الثاني من العام 2013 والشروع في تسويق الجيل الرابع على شبكة الهاتف الأرضي بداية من النصف الثاني من العام 2014.

وكانت الحكومة الجزائرية في 2013 قد اقتصرت السباق على رخصة الجيل الثالث على الشركات الثلاثة العالمة في السوق وهي اتصالات الجزائر وأوراسكوم تليكوم الجزائر وأريدوا، وبلغ سعر

الرخصة 45 مليون دولار من كل متعامل مقابل استغلال الرخصة، وقالت الحكومة إنها طرحت الرخصة بسعر رمزي للتشجيع على طرح الخدمة بأسعار منخفضة من أجل وصول أكبر عدد من العملاء للخدمة. كما أن الاستثمارات الجديدة في قطاع الاتصالات ستمكن من خلق 100 ألف وظيفة مباشرة و300 ألف وظيفة غير مباشرة خلال السنوات الخمسة المقبلة، وتقدر الاحتياجات السنوية من الموارد البشرية 20 ألف نسمة إلى غاية 2020 لسد احتياجات القطاع سواء في مجال تكنولوجيا الاتصال أو خدمات البريد المختلفة.

الخاتمة:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي موضوع مهم جداً لفهم اقتصاديات الدول ضمن فترة زمنية معينة وهو أداة قياس ضرورية يمكن استخدامها لقياس مستوى المعيشة للبلد، بحيث تناولنا في هذه الدراسة مدى مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، في الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلنا الى النتائج التالية:

- يعتبر الاقتصاد الجزائري هو المستفيد الأكبر من حدة المنافسة في قطاع خدمة الهاتف النقال، فبالإضافة إلى التقليل من نسبة البطـــــالة، فهو يساهم بشكل أو بآخر في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتمد بشكل كبير جدا على عائدات قطاع المحروقات منذ عقود من الزمن.
- سجل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر نموا بلغ 6 % عام 2013 ليرتفع إلى حوالي 5.9 مليار دولار مقابل 5.5 مليار دولار عام 2012 و4.7 مليار دولار في العام 2010.
- نلاحظ في هذه الصنـــــاعة وجود نسبة عالية من التطور التقني الذي يترجمه العـــدد القليل من العمالة مقارنة بالاستثمارات الضخمة للمتعاملين الثلاث في القطاع.
- أن شركات قطاع خدمة الهاتف النقال لها قدرة كبيرة على التمويل الذاتي نظرا لما تحققه من أرباح من خلال نشاطها الذي يتم في منافسة احتكارية، وبالتالي يمكن أن نقول بأن البيئة المالية في صالح شركات قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر.
- إن ما حدث من تطور تكنولوجي في القرن الواحد والعشرين يستوجب على المؤسسات الجزائرية العمل المتواصل لضمان السرعة في الإنجاز والجودة العالية لمنتجاتها، وفيما يخص شركات قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر فإن التكنولوجيا المستخدمة في أنشطتها مقبولة نوعا ما، باعتبار أن منتجات وخدمات سوق خدمة الهاتف النقال في تطور مستمر، وليس على هذه الشركات سوى مواكبة هذا التطور.

- لابد من العمل على تأقلم المؤسسة الجزائرية مع عوامل بيئتها الخارجية المتغيرة وجعلها تؤثر بشكل ايجابي على هذه البيئة، وبالتالي زيادة تحسين أدائها الكلي، وبالتالي القيام بدور فعال اتجاه تطور ونمو الاقتصاد الوطني.
- ضرورة تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال التأقلم الجيد مع متغيرات البيئة الخارجية خصوصا مع سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي للتجارة في السلع والخدمات، وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية، وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة.
- يجب على الحكومة الجزائرية من أجل صياغة السياسات الصناعية أن تجد طرق للتفكير الاستراتيجي لتحديد مسار هذه الإجراءات والتدخلات لكي تنصب في صالح التنمية وتطوير قطاع خدمة الهاتف النقال وكذا نمو السوق وتحسين الأداء للشركات العاملة في القطاع.
- لكي يبقى قطاع خدمة الهاتف النقال مواكب لتطورات التكنولوجية الحديثة على الحكومة الجزائرية أن تفتح هذا القطاع على المنافسة العالمية، وتجعله منفتح للاستثمارات الأجنبية وإعطاء رخص تسمح من خلالها دخول متعاملين جدد في قطاع خدمة الهاتف النقال وتجعله أكثر تنافسية.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تعيد صياغة بعض سياساتها الصناعية لكي تضمن التوزيع العادل لثرواتها وأن لا تجعلها في صالح المتعاملين الأقل نموا وتطورا من الناحية التكنولوجية، في حين أنها لا تخدم البعض الآخر الأكثر نموا وتطورا، وإعادة تفعيل الإصلاحات التي وضعتها في قطاع خدمة الهاتف النقال.
- تسريع الدولة مبادرتها في إجراءات تطبيق رخصة شبكة الجيل الثالث والرابع لمواكبة مجـــــــــريات التكنولوجيا السائدة، كذلك للآثار الايجابية المتوقعة على المستهلك الجزائري.
- التزام المتعاملين في قطاع الهاتفية النقالة بالشروط المتضمنة في دفتر الشـــــــروط فيما يتعلق بمستوى التغطية، وجودة الخدمة، مما يضمن التمييز الموضوعي كعائق استراتيجي.

الهوامش:

1- www.arpt.dz. page consultée le : 26/01/2015.

2- أي آر بي تي: بيان سلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، مجلس سلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

3- ARPT. Rapport annuel 2013,voire le site: www.arpt.dz, telechargement rapport annuel, p47.

4- القانون رقم 2000ـــ03 المؤرخ في 05أوت 2000 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة في 06 أوت 2000 .

5- قوفي سعاد: هيكل قطاع هاتف النقال بالجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2009، ص-ص: 73- 74.

6- http://www.arpt.dz/5operateur_telecom.htm.

7- Arpt, L'ARPT en bref,(http://www.arpt.dz/1arpt_bref.htm), (28-09-2012).

8- ARPT, Rapport final sur le processus d'octroi de la3° licence de norme GSM.

9- ARPT. Décision N18/SP/PC/ARPT du 15juillet 2008. .relative aux résultats de l'audit de service réseau de qualité de WTA.

10- la ARPT. Décision N2/SP/PC/ARPT du9 Janvier 2007.relative aux résultats de l'audit de la qualité de service réseau de ATM .

-ARPT. Décision N20/SP/PC/ARPT du29 Juillet 2008.relative aux résultats de l'audit de la qualité de service réseau